SA 8233

AFRICAN UNION
الاتحاد الأفريقي

UNION AFRICAINE

UNIÃO AFRICANA

Addis Ababa, ETHIOPIA P. O. Box 3243 Telephone 00251 11 5517 700 Fax : 00251 11 5517844
Website: www.africa-union.org

CAMDC/EXP/2 (V)

خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات
(2017 – 2013)

مقدمة للبحث من قبل الدورة العادية الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي
للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات

جدول المحتويات

	قائمة المختصرات	lii
	التوطئة	vi
	الموجز التنفيذي	v
1	الخلفية والسياق	1
1.1	مقدمة	1
2.1	لمحة عن إنجازات خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 – 2012)	2
3.1	التحديات التي تتم مواجهتها في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 – 2012)	4
4.1	التحديات التي تواجه حالياً القارة في مجال المخدرات	5
5.1	العواقب الصحية والاجتماعية المترتبة على تعاطي المخدرات في القارة	6
6.1	الحلقة السياسية – الإجرامية للجريمة المنظمة في أفريقيا	7
2	خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017)	9
1.2	الهدف	10
2.2	المجالات ذات الأولوية الرئيسية (النتائج المتوقعة)	10
3.2	التنفيذ على الصعيد الوطني	13
4.2	التنفيذ على الصعيد الإقليمي	13
5.2	التنفيذ على الصعيد القاري	14
6.2	دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي من قبل الشركاء في التعاون	15
7.2	رفع التقارير	15
8.2	تعبئة الموارد	15
3	الخلاصة	16
4	**الملحق**	

المختصرات

AIDS	متلازمة نقص المناعة المكتسب؛ الإيدز
ATS	المنشطات الأمفيتامينية وسلائفها
AUC	مفوضية الاتحاد الأفريقي
AU.COMMIT	مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الاتجار بالمخدرات
AUPA	خطة عمل الاتحاد الأفريقي
CAMDC5	الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات
CAMDCCP4 Bureau	هيئة مكتب الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة
CEWS	النظام القاري للإنظار المبكر
CSO's	منظمات المجتمع المدني
CWC	اتفاقية الأسلحة الكيميائية
EAC	مجموعة شرق أفريقيا
ECOSOCC	المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للاتحاد الأفريقي
ECOWAS	**المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**
HIV	فيروس نقص المناعة البشرية
IGAD	الهيئة الحكومية المشتركة المعنية بالتنمية
INCB	الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات
INTERPOL	المنظمة الدولية للشرطة الجنائية
MDG	**الأهداف الإنمائية للألفية**
NGO	منظمة غير حكومية
REC	مجموعة اقتصادية إقليمية
SADC	**مجموعة تنمية الجنوب الأفريقي**
UN	الأمم المتحدة
UNAFRI	معهد الأمم المتحدة لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في أفريقيا
UNODC	مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

توطئة

إن مفوضية الاتحاد الأفريقي ملتزمة باتخاذ الإجراءات الرامية إلى دعم الدول الأعضاء فيها في جهودها من أجل مكافحة مشكلة المخدرات العالمية.

تمثل خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017) خطة العمل المنقحة الرابعة التي وضعها الاتحاد الأفريقي استجابة للتحديات المستمدة المقترنة بمكافحة المخدرات. ولقد استرشدت، من بين أمور أخرى، بالاتفاقيات الدولية الثلاث لمكافحة المخدرات والإعلانات والمقرر الصاردة سابقا عن الدورات الأربع لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات، مع مراعاة مبدأ المسؤولية المشتركة.

في هذا الصدد، تتبع خطة العمل نهجا متوازنا ومتكاملا في مجال مكافحة المخدرات، حيث يوفر إطارا متينا للتصدي للحد من العرض والطلب معا من خلال إجراء مطابق. وبينما كانت ممارسات مكافحة المخدرات في افريقيا تميل إلى إيلاء اهتمام أكبر للحد من العرض، تقترح هذه الخطة إعادة التوازن وإيلاء المزيد من الاهتمام للصحة وغيرها من العواقب الاجتماعية للمخدرات مع إهمال نُهج إنفاذ القانون.

تخص خطة العمل المنقحة للاتحاد الأفريقي الفترة 2013 – 2017 نظراً لحجم وتعقيدات الاتجاهات الجديدة للاتجار بالمخدرات عبر الإقليم وما ينتج عن ذلك من آثار صحية واجتماعية واقتصادية وأمنية. وعليه، تولي عناية خاصة لبناء القدرات على البحث وجمع المعلومات ووضع نظم للرصد بهدف رصد الاتجاهات المتغيرة والمتجددة، وتقديم استجابات قائمة على الأدلة والقدرة على تقييم فعالية تلك الاستجابات.

تتمثل إحدى المعالم الهامة لخطة العمل الحالية في مصفوفة التنفيذ القائمة على تحقيق النتائج، مع مجالات حواصل ونواتج عريضة يتعين تحقيقها على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية، والتي تم وضعها بتأن في إطار عملية تشاورية.

ومن المتوخى أن تكون خطة العمل بمثابة مرجعية ووثيقة أساسية أكثر شمولية تستند إليها الدول الأعمال لحشد التعاون الوطني والإقليمي والدولي للتصدي لمشكلة المخدرات في القارة على مدى السنوات الخمس القادمة.

سعادة المحامية بيانس بي. جواناس

مفوضة الشؤون الاجتماعية

الموجز التنفيذي

يظل الاتجار بالمخدرات وتعاطيها يخلفان آثارا تتضر بها القارة في سياق التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المتسارعة وما يترتب عليها من عواقب مثل ارتفاع حالات عدم المساواة في الدخل، النسبة الكبيرة التي يمثلها الشباب من مجموع السكان، ارتفاع معدلات التحول الحضري، قلة الموارد المخصصة للعدالة الجنائية، انتشار الأسلحة النارية، الحروب والنزاعات الأهلية، وكذلك ضعف المراقبة على الأنشطة الإجرامية.

تتسبب الأرباح المجنية من المخدرات في تشوهات في اقتصادات عدد كبير من البلدان الأفريقية، وفي بعض الدول الأشد فقرا، تتجاوز قيمة أنشطة الاتجار بالمخدرات الدخل القومي الإجمالي للبلد. كما أن البلدان تتحمل الجزء الأكبر من أعباء العواقب السلبية على الصحة والتكاليف المقترنة بمكافحة الجريمة ذات الصلة بالمخدرات.

من الناحية الإيجابية، ظلت التهديدات التي يشكلها الاتجار بالمخدرات عبر القارة تحتل مكان الصدارة في أجندة المجتمع الدولي، مما يجعل استنهاض مثل هذا الالتزام بتعزيز التعاون الدولي بغية دعم الجهود الإقليمية والوطنية الرامية إلى مواجهة التحدي أمرا عاجلا.

على هذه الخلفية، اعتمدت الدورة الخامسة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017) التي ترمي كهدف أساسي إلى تحسين صحة الشعوب الأفريقية وأمنها ورفاهها الاجتماعي والاقتصادي من خلال الحد من التعاطي غير المشروع للعقاقير والاتجار بها والجرائم المقترنة بها.

ترسم خطة العمل الخطوط العريضة لأربعة مجالات ذات أولوية (النتائج المرجوة) على النحو التالي:

أ) تعزيز عمليات الإدارة والإشراف ورفع التقارير وتقييم لخطة عمل الآتحاد الأفريقي على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية؛

ب)رفع مستوى الخدمات القائمة على تحقيق النتائج لمواجهة الآثار الصحية والاجتماعية المترتبة على تعاطي المخدرات في الدول الأعضاء؛

ج) التصدي للاتجار بالمخدرات والتحديات ذات الصلة التي تواجه الأمن البشري، وذلك من خلال دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للحد من اتجاهات كل من الاتجار غير المشروع بالمخدرات والإمداد بها وفقا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون؛

د) تعزيز بناء القدرات في مجال البحث وجمع البيانات من خلال تعزيز المؤسسات للاستجابة بفعالية للتحديات المتمثلة في المخدرات غير المشروعة، ولتسهيل التداول المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية وعلمية.

تم توفير مزيد من التفاصيل حول المجالات الرئيسية ذات الأولوية في المصفوفة القائمة على تحقيق النتائج مع تحديد واضح للنواتج والأنشطة والمؤشرات الرئيسية.

خطة العمل لمكافحة المخدرات (2013 – 2017)

1- الخلفية والسياق

1.1 مقدمة

1- تقوض المخدرات والجريمة والفساد أسس الجهود الإنمائية في كثير من البلدان. إن ارتفاع حالات عدم المساواة في الدخل، النسبة الهامة التي يمثلها الشباب من مجموع السكان، ارتفاع معدلات التحول الحضري، قلة الموارد المخصصة للعدالة الجنائية، انتشار الأسلحة النارية، الحروب والنزاعات الأهلية، وكذلك ضعف المراقبة على الأنشطة الإجرامية، كل ذلك أدى إلى إضعاف أفريقيا أمام الجريمة المنظمة، التي، بدورها، تغذي الفساد وتتغلغل في الأنشطة التجارية والسياسة وتعوق التنمية. كما تعوق الحكم الرشيد من خلال تمكين مَن يعملون خارج القانون[1]. ولن يمكن تحقيق تنمية مستدامة ما لم تتم معالجة هذه التأثيرات السلبية الناجمة عن الأنشطة الإجرامية.

2- كانت الحاجة تدعو إلى استجابة تأخذ في الاعتبار الواقع الاجتماعي الذي يواجه أفريقيا، مثل الفقر ووباء فيروس نقص المناعة البشرية والإيدز. وعلى هذه الخلفية، أُطلقت في يناير 2008 خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 – 2012). وترمي إلى تحقيق هدفين أساسيين. يتعلق الهدف الأول بعكس الاتجاهات الجديدة في كل من إساءة استعمال المخدرات والاتجار بها، الجريمة المنظمة، الفساد، الإرهاب وما يرتبط بها من التحديات التي تواجه التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن البشري. أما الهدف الثاني فيتمثل في تحقيق تحسن في الرفاه الاجتماعي والشخصي لشعوب أفريقيا ومجتمعاتها.

[1] انظر *"الجريمة والتنمية في أفريقيا"*، وهي دراسة أجراها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجرائم والمخدرات بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي والثقافي 2004/32، المنشورة في يونيو 2005، وقد عُنيت بتحليل الوضع واقتراح إستراتيجيات تستهدف عوائق التنمية المستدامة التي تعزى إلى تفشي الجرائم، مثل الاتجار الدولي بالمخدرات غير المشروعة وبالبشر والأسلحة النارية، الجريمة المنظمة، الفساد في القطاعين العام والخاص، والإرهاب وغيرها من الممارسات التي تضر بالحكم الرشيد وسيادة القانون.

2.1 لمحة عن إنجازات خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 – 2012)

3- صيغ مشروع مشترك بين مفوضية الاتحاد الأفريقي ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة بعنوان "دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 – 2012)"، بهدف رفع مستوى القدرات المؤسسية لمفوضية الاتحاد الأفريقي على تنفيذ خطة العمل من خلال رصد وتعزيز وتنسيق التقدم المحرز على الصعيد القاري نحو تحقيق الأهداف والمقاصد العامة للخطة.

4- في هذا الصدد، عززت مفوضية الاتحاد الأفريقي، بشكل جوهري، قدراتها الخاصة إلى جانب قدرات شركائها، مما أدى إلى تحقيق النتائج التالية:

- وضعت المجموعات الاقتصادية الإقليمية خططا وبرامج لمكافحة المخدرات والجرائم ذات الصلة، بينما قامت مفوضية الاتحاد الأفريقي والوكالات الشريكة بصياغة طرق العمل مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية في مجالات الاتجار بالبشر[2]، وهي تعمل باستمرار نحو تحقيق هدف واحد في مكافحة المخدرات.
- وضعت الدول الأعضاء، أو هي بصدد وضع، برامج وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار بالمخدرات وتعاطيها، وكذلك الجريمة المنظمة عبر الوطنية المقترنة به. إضافة إلى ذلك، تم تفعيل جهات اتصال وطنية حول المخدرات في 31 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي.
- أما على مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي، فقد تم وضع آلية للتنسيق والتنفيذ تضم جميع إدارات مفوضية الاتحاد الأفريقي المعنية بخطة عمل الاتحاد الأفريقي بغية ضمان تنسيق وتبسيط العمليات والتوصل إلى قرارات رشيدة.
- تحسن فهم ديناميات المخدرات والجريمة من أجل صنع السياسة وتنفيذ البرامج من خلال ما يلي: 1) وضع وإطلاق آلية رصد لتنفيذ خطة عمل الاتحاد

[2] على سبيل المثال، مع الإيكواس والإيجاد وجماعة شرق أفريقيا والسلدك

الأفريقي؛ إدراج مؤشرات المخدرات والجريمة في قاعدة بيانات مفوضية الاتحاد الأفريقي؛ 3) العمل على إدرج مؤشرات المخدرات والجريمة في النظام القاري للإنذار المبكر لمفوضية الاتحاد الأفريقي؛ 4) توزيع *"أخبار المخدرات في أفريقيا"*، وهي رسالة إخبارية ربع سنوية مدارية ترمي إلى التوعية وإثارة نقاش أكاديمي حول شؤون المخدرات ، كما تمثل أداة إنذار مبكر. وقد تم إطلاقها في أكتوبر 2011.

- إعداد الحد الأدنى القاري من المعايير للتعامل مع تعاطي المخدرات.

5- إضافة إلى ذلك، حددت الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة[3] أيضا مجالات ذات أولوية لتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي خلال الفترة 2011 – 2012 على النحو التالي[4]:

- تعزيز التعاون والتنسيق في مكافحة المخدرات والجريمة؛
- مواءمة التشريعات المتعلقة بمكافحة المخدرات بين الدول الأعضاء بحلول 2012؛
- فرض رقابة على السلائف الكيماوية المستعملة في صنع العقاقير الاصطناعية؛
- استكشاف الحاجة إلى مرفق قاري للتدريب على علاج الإدمان بالمخدرات؛
- تعزيز النظام القاري للإنذار المبكر ليشمل شبكات مكافحة الأوبئة وتقييمات التهديدات.

6- في أكتوبر 2011، دخلت المفوضية في شراكة مع معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين واستضافت ملتقى فكريا في كمبالا، أوغندا، جمع بين المجموعات الاقتصادية الإقليمية وهيئة مكتب الدورة الرابعة لمؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، والدول الأعضاء وخبراء

[3] أجازه مقرر المجلس التنفيذي (EX.CL/615(XVIII الصادر في يناير 2011

[4] أعرب المؤتمر أيضا عن تأييده للنداءات التي تطالب بتخصيص موضوع إحدى الدورات العادية القادمة للمؤتمر (يتم عقدها قبل 2015) لمسألة مكافحة المخدرات ومنع الجريمة على الصعيد القاري؛ ودعا الدول الأعضاء إلى مواجهة العنف ضد المرأة على نحو حاسم من خلال التشريعات الوطنية ورفع تقارير سنوية عن ذلك؛ وإضافة إلى ذلك، دعا الدول الأعضاء إلى تقديم مساهمات مالية إلى معهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين بغية تمكينه من أداء التفويض المسند إليه.

مختارين وشركاء إنمائيين. وقد تداول الخبراء حول المجالات ذات الأولوية لخطة عمل الاتحاد الأفريقي (2013 – 2017).

3.1 التحديات التي تتم مواجهتها في تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة (2007 – 2012)

7- تضمنت خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة طيفا واسعا من تدخلات تعتمد على مجموعة شتى من أصحاب المصلحة، مما تسبب في توافق محدود حول النهج الأكثر فعالية من حيث التكلفة والأكثر إستراتيجية لتنفيذ الأنشطة المبينة في خطة العمل، خصوصا الأنشطة الجامعة، مثل النظام القاري للإنذار المبكر. إضافة إلى ذلك، لا تزال ثمة أنشطة غير منسقة داخل المفوضية وبين الشركاء معا.

8- كانت ثمة كذلك تحديات تتعلق بالدعم المالي لترجمة السياسات والقرارات والأطر إلى عمل ملموس. وباستثناء تمويل أولي في إطار مشروع مشترك بين المفوضية ومكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات للمساعدة في التحضيرات، لم تحصل خطة عمل الاتحاد الأفريقي على تمويل كاف، الأمر الذي حدّ من قدرتها على القيام على نحو ملائم بتنسيق ورصد مجمل التنفيذ على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية.

9- إضافة إلى ذلك، ظلت القدرات البشرية والمالية غير كافية على الصعيد القاري، إلى جانب غياب تعيين واضح، في بعض الأحيان، لجهات اتصال وطنية وإقليمية في مجال مكافحة المخدرات ومنع الجريمة، مما أدى إلى عدم ورود الردود الملائمة من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية.

10- لم تكن صياغة خطة العمل قائمة على تحقيق النتائج بشكل كاف؛ وعليه، فلم تتضمن مؤشرات ومعالم واضحة للرصد والتقييم.

4.1 التحديات الحالية التي تواجه القارة حالياً في مجال المخدرات

11- وعلى الرغم من الجهود المذكورة أعلاه، لا يزال إنتاج العقاقير غير المشروعة والاتجار بها وتعاطيها تشكل تحديا متزايدا في أفريقيا[5]. كان هناك تزايد في تعاطي جميع أنواع المخدرات تقريبا خلال السنوات القليلة الماضية. وبينما يركز الإنتاج غير المشروع للمخدرات في أفريقيا أساسا على القنب، ثمة تهديد ناشئ يتمثل في المنشطات الأمفيتامينية المصنوعة محليا، والاتجار بالعقاقير التي يصفها الأطباء وتعاطيها محوّلة أو مزورة، وكذلك السلائف الكيماوية التي تتضمن مواد خاضعة للرقابة. إضافة إلى ذلك، يتعرض القنب للاتجار على نطاق واسع في جميع البلدان الأفريقية، ويتم تهريب كميات ضخمة من الكوكايين من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب أفريقيا، وثمة دلائل تشير إلى أن بعض بلدان غرب أفريقيا مستخدمة لتخزين الكوكايين ثم إعادة شحنها فيما بعد بكميات قليلة إلى أوروبا. إضافة إلى ذلك، يتم استخدام البلدان الأفريقية أكثر فأكثر لشحن الهيروئين الأفغاني إلى مقاصد نهائية في أوروبا وأقاليم أخرى، مع استهداف إقليم شرق أفريقيا بشكل رئيسي.

12- وتزيد الوضع تعقيدا قلة المعلومات المتوفرة، بل وعدم موثوقيتها، وكذلك محدودية خيارات العلاج. في بلدان أفريقية عديدة، تفتقر نظم الرعاية الصحية الوطنية إلى الموارد المالية اللازمة لتلبية طلبات العلاج على نحو ملائم، خصوصا فيما يتعلق بمرافق علاج مدمني المخدرات وإعادة تأهيلهم.

13- تصطدم جهود كبح الاتجار غير المشروع بالمخدرات أحيانا بعراقيل تتمثل في ضعف نظم العدالة الجنائية وعدم كفاية التمويل المخصص لها والمحاولات الدؤوبة التي تبذلها المجموعات الإجرامية لتخويف الموظفين ورشوتهم. إضافة إلى ذلك، يمثل مجرمو المخدرات أو المتهمون بجرائم المخدرات، بما في ذلك جنايات هينة، نسبة عالية غير متناسبة في الاحتجاز التحفظي أو في السجون في عدد كبير من البلدان.

[5] مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات، 2012، عولمة الجريمة: تقييم التهديدات المتعلقة بالجريمة المنظمة عبر الوطنية
مكتب الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة، تقرير 2011 العالمي عن المخدرات، التقرير السنوي للهيئة الدولية لمراقبة المخدرات لعام 2010

5.1 العواقب الصحية والاجتماعية المترتبة على تعاطي المخدرات في القارة

14- تشهد أفريقيا أيضا ما يحدث في الأقاليم الأخرى من التغيرات المتسارعة الوتيرة التي يتميز بها تزايد تعاطي المخدرات ، مثل تنامي السكان الشباب في المناطق الحضرية، الفقر، عدم الاستقرار، التعرض للعنف، صعوبة ظروف العمل، عبء العمل، الاضطرابات النفسية اللاحقة للإصابة، الإهمال والاعتداء.

15- تشمل آثار تعاطي العقاقير غير المشروعة على المجتمع عواقب صحية سلبية، تأثيرات على الإنتاجية من الناحية النقدية والتكاليف المقترنة بالجريمة ذات الصلة بالمخدرات، وبينما لا يشك أحد في أن تعاطي العقاقير غير المشروعة والمشروبات الكحولية والتدخين يشكل مخاطر هامة للصحة، ثمة حاجة ملحة غير مسدودة إلى منع تعاطي المخدرات، وإلى العلاج والرعاية والدعم لمتعاطي المخدرات.

16- تشهد أفريقيا حاليا اتجاها جديدا ومثيرا للقلق نحو تزايد تعاطي الهيروبين والمخدرات عن طريق التلقيح. وقد أصبح التلقيح والتصرف الجنسي خطران لدى متعاطي المخدرات يشكلان مثار قلق رئيسيا للصحة العامة نظرا لما ينطويان عليه من المخاطر العالية للإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية وفيروسي التهاب الكبد الوبائي باء وجيم، خصوصا لدى الفئات المهمشة والأكثر تعرضا من السكان. وبينما تساهم الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية لدى متعاطي المخدرات عن طريق التلقيح في تفشي "وباء فيروس نقص المناعة البشرية المركز"، تُعتبر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أفريقيا ناجمة إلى حد كبير عن الممارسات الجنسية المختلطة، حيث إن تعاطي القنب والهيروبين والكراك كوكايين والمنشطات الأمفيتامينية من خلال التناول بطرق غير طرق التلقيح، يساهم أيضا في تزايد مخاطر الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، خصوصا من خلال ممارسة الجنس غير المحمي.

17- إضافة إلى ذلك، قد تشمل الوفيات ذات الصلة أو المقترنة بتعاطي العقاقير غير المشروعة الجرعات الزائدة الفتاكة وحالات الانتحار وحوادث السير الواقعة تحت تأثير

المخدرات، والوفيات لدى متعاطي المخدرات عن طريق التلقيح نتيجة أمراض مثل فيروس نقص المناعة البشرية أو الإيدز أو الوفيات الناجمة عن الظروف الطبية المقترنة بتعاطي المخدرات على المدى الطويل. وتشير البيانات التي أعدها مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات إلى أن المواد شبه الأفيونية مصنفة كأكبر نوع من المخدرات المقترنة بالوفيات ذات الصلة بالمخدرات في أفريقيا وآسيا وأوروبا وأوقيانيا. من جهة أخرى، يُعتبر القنب المادة الأكثر انتشارا من بين المواد الخاضعة للرقابة في أفريقيا. وبالنسبة لسنة 2010، أفادت معظم الدول الأعضاء في أفريقيا بظهور اتجاه متصاعد في تعاطي القنب والمواد شبه الأفيونية، واتجاهات مستقرة في تعاطي الكوكايين والمنشطات الأمفيتامينية، باستثناء غرب أفريقيا، حيث تفيد التخمينات بأن الاتجار بالكوكاين عبر البلدان الساحلية يؤدي إلى التزايد في تعاطي الكوكايين. وتشمل المخدرات الأخرى المتناولة بدرجات متفاوتة جازيبان وكلوربرومازين والمنشطات الأمفيتامينية.

6.1 الحلقة السياسية – الإجرامية للجريمة المنظمة في أفريقيا

18- يعتبر التعاون بين بعض الموظفين الحكوميين والعصابات الإجرامية – الحلقة السياسية–الإجرامية، إحدى أكبر العوائق التي تقف في وجه إحلال سيادة القانون، وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وإحقاق حقوق الإنسان في أنحاء كثيرة من العالم. تعتبر المشكلة حادة وعنيفة وشاملة، وتهيمن أحيانا على الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تحتاج المنظمات الإجرامية إلى هياكل رسمية مشروعة لتسهيل أنشطتها، والطريق الأكثر شيوعا للحصول على خدمات من هياكل الدولة تمر عبر تقديم الرشاوي للموظفين الحكوميين المسؤولين عن إنفاذ القانون والقضاء.

19- يشكل تنامي الاتجار بالمخدرات عبر أفريقيا تحديات جديدة للقارة الشديدة التأثر بالأزمات، خصوصا في غرب أفريقيا، وللجهود الدولية المضادة للمخدرات، كما أنه يسهل ظهور أنواع جديدة من التهديدات للأمن الدولي. إن حلقة التواصل بين الجماعات المتجرة بالمخدرات والفاسدين من الموظفين الحكوميين والعناصر المشتبه في تورطها في الإرهاب في إقليم الساحل والقرن الأفريقي ستؤثر على الأمن الدولي. كما أنها ستحول مسار

الجهود الجارية الرامية إلى تحسين الحكم والاستقرار السياسي وسيادة القانون وحقوق الإنسان وبرامج بناء القدرات بغية بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية التي تسعى إلى تحقيقها بلدان عديدة في أفريقيا.

20- تحولت أفريقيا من موقع عدم التورط في التجارة العالمية للعقاقير غير المشروعة لتبرز خلال السنوات الخمس عشرة الأخيرة كطريق عبور رئيسية للتجارة العالمية للمخدرات. ويعتقد مسؤولون عن مكافحة الإرهاب في الأمم المتحدة أن تهريب الكوكاين من غرب أفريقيا إلى أوروبا يتنامى ويزداد تعقيدا. وتشير التقديرات إلى أن قيمة تجارة المخدرات عبر غرب أفريقيا وحدها تبلغ الآن حوالي 800 مليون دولار أمريكي سنويا.

21- تتسبب الأرباح المجنية من تجارة المخدرات في تشوهات اقتصادات عدد كبير من البلدان الأفريقية. وفي بعض البلدان الأشد فقرا، تتجاوز قيمة المخدرات التي يتم الاتجار بها الدخل القومي الإجمالي للبلد. وتدمر المخدرات أيضا حياة الشباب الذين ليس لهم، في غالبيتهم، مستوى كاف من التعليم، وهم عاطلون عن العمل، مما يجعلهم عرضة لكل من يرغب في استخدامهم لإثارة العنف أو العمل بمثابة نقلة في سلسلة الاتجار بالمخدرات.

22- إن الحدود والسواحل الشاسعة والشفافة في أفريقيا، بما فيها مهابط طائرات سيئة التنظيم، ورداءة البنية التحتية للحكم والقدرات المحدودة على إنفاذ القانون، جعلت أفريقيا جنوب الصحراء محورا أمثل للمهربين الذين يحاولون الوصول إلى أسواق الكوكايين في أوروبا. وثمة منفذان رئيسيان آخران للمخدرات إلى القارة، هما الساحل الشرقي لأفريقيا والجزء الجنوبي للقارة، عبر جنوب أفريقيا أساسا.

23- تجتمع مواطن الضعف هذه لتعرض القارة لظهور تهديدات جديدة نسبيا للسلم والأمن، مما يضر بقدرة الإقليم على الاستجابة على نحو ملائم لآثار المخدرات والإرهاب والقرصنة. ولا تشكل هذه "التهديدات الجديدة" مسائل جديدة، لكن شأنها تفاقم في غرب أفريقيا والقرن الأفريقي في السنوات الأخيرة.

2- خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017)

24-تأسيسا على خطة العمل السابقة وعلى الحاجة إلى التصدي للتحديات على نحو شامل، سترمي خطة العمل لمكافحة المخدرات المقترحة (2013 – 2017) إلى تعزيز التعاون القاري والدولي، وإلى مواصلة إدراج مسائل مكافحة المخدرات في الأطر القانونية والمؤسسية الوطنية.

25-تشمل خطة العمل عملية سياسية تتوخى تطبيق المبادئ التي أقرتها الحكومات الأفريقية والمؤسسات على الصعيد القاري، خصوصا المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومفوضية الاتحاد الأفريقي وبرامجها. ومن المتوقع أن خطة العمل، بعد اعتمادها، ستتم إجازتها خلال مؤتمر رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي في يناير 2013.

26-إضافة إلى التشديد على الالتزام السياسي، فإن القصد من خطة العمل هو أن تكون إطارا إستراتيجيا موجها تشغيلها نحو تنفيذ وتنسيق ومواءمة السياسات والبرامج ذات الصلة في القارة.

27-تم الإقرار بالحاجة إلى تعزيز الاستجابات الإقليمية والدولية نظرا للطابع العابر للحدود وعبر الوطني الذي تتسم به الجريمة المنظمة والاتجار بالمخدرات.

28-تعمل خطة العمل بالتآزر مع مبادرات مفوضية الاتحاد الأفريقي القائمة للتصدي للجريمة المنظمة، مثل الخطة الإستراتيجية للفترة 2011 – 2015 لمجلس الاتحاد الأفريقي الاستشاري لمكافحة الفساد؛ خطة عمل واجادوجو لمكافحة الاتجار بالبشر، خصوصا المرأة والطفل، 2006، وخطتها التشغيلية المتمثلة في مبادرة مفوضية الاتحاد الأفريقي ضد الاتجار؛ الإستراتيجية البحرية المتكاملة الأفريقية (2050)؛ إستراتيجية الاتحاد الأفريقي لمكافحة الانتشار والتداول والاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، 2011؛ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، 2002؛ وفريق عمل مفوضية الاتحاد الأفريقي للتنفيذ العالمي والفعال للاتفاقية

حول حظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة الكيماوية، وتدميرها (الاتفاقية حول الأسلحة الكيماوية).

29-تأخذ خطة العمل أيضا في الاعتبار ثلاث معاهدات دولية لمكافحة المخدرات تشكل أساس النظام الدولي لمكافحة المخدرات، وتركز أساسا على النقاط التالية: (أ) التصنيع والاتجار غير المشروعين، (ب) منع إساءة استعمال العقاقير، والعلاج وإعادة التأهيل، (ج) مراقبة التداول المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية وعلمية.

1.2 الهدف

30-يتمثل الهدف الأساسي لهذه الخطة في تحسين الصحة والأمن والرفاه الاجتماعي والاقتصادي في أفريقيا من خلال الحد من تعاطي المخدرات، والاتجار غير المشروع بها وما يقترن بذلك من الجرائم المنظمة.

2.2 المجالات ذات الأولوية الرئيسية[6] (النتائج المتوقعة)

31-فيما يلي المجالات ذات الأولوية الرئيسية (الحواصل المتوقعة) لخطة عمل الاتحاد الأفريقي الحالية لمكافحة المخدرات:

أ)تعزيز إدارة خطة عمل الاتحاد الأفريقي والإشراف عليها ورفع التقارير عنها وتقييمها على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية. على وجه الخصوص، ينبغي تحقيق النواتج التالية:

1) تعزيز مفوضية الاتحاد الأفريقي لإدارة تنفيذ خطة العمل؛
2) تحديد الأنشطة البرنامجية ووضعها على نحو مشترك مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء؛

[6] كل واحد من المجالات مبين في الملحق مع الهدف والحواصل والنواتج المتوقعة

3) تعزيز قدرات البحث لجمع البيانات وتحليل الاتجاهات ذات الصلة بالمخدرات وفقا مع المعايير الدولية؛
4) إنشاء لجان وطنية لتنسيق مكافحة المخدرات بين القطاعات تضم أعضاء من العدالة الجنائية والقطاعات الصحية والاجتماعية والإنمائية وإنفاذ القانون والمنظمات غير الحكومية، وتجتمع بانتظام.

ب) رفع مستوى الخدمات القائمة على تحقيق النتائج للتصدي للآثار الصحية والاجتماعية الناجمة عن تعاطي المخدرات في الدول الأعضاء.

سيتم تحقيق الحصيلة من خلال النواتج الرئيسية التالية:

1) إجراء دراسات خط الأساس؛
2) إنشاء وتشغيل الشبكات الإقليمية والوطنية لمراقبة تعاطي المخدرات؛
3) توزيع المعلومات على صناع السياسة والهيئات المهنية ومنظمات المجتمع المدني والفئات المستضعفة والجمهور ككل من خلال القيام بحشد التأييد والحملات الإعلامية والتوعية؛
4) تنفيذ خدمات لمنع تعاطي وإدمان المخدرات والعلاج والمتابعة، تكون شاملة، متاحة، مسترشدة بالأدلة، وقائمة على الأخلاق وحقوق الإنسان؛
5) إضفاء الصبغة المؤسسية على برامج تحويل لمتعاطي المخدرات الخارجين عن القانون، خصوصا توفير بدائل لاعتقال الجنح.

ج) التصدي للاتجار بالمخدرات والتحديات ذات الصلة للأمن البشري من خلال دعم الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية للحد من اتجاهات الاتجار غير المشروع وتخفيض الإمدادات وفقا للمبادئ الأساسية لحقوق الإنسان وسيادة القانون.

سيتم تحقيق الحصيلة من خلال النواتج الرئيسية التالية:

1) تعزيز أطر القوانين والسياسات في مجال الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من منع الجريمة؛
2) إنتاج وتحديث معلومات إستراتيجية (بما في ذلك البحث والدراسات الاستقصائية وجمع البيانات حول الإنتاج والاتجار غير المشروعين واتجاهات الإمدادات) من أجل تحسين الفهم وزيادة القدرة على الاستجابة لتحديات إنتاج المخدرات والاتجار بها، وطلبها وعرضها؛
3) توفير المعلومات حول الاتجار بالمخدرات من قبل شبكات المراقبة المذكورة تحت الناتج؛
4) القيام بحشد التأييد لوضع السياسات على الأصعدة القارية والإقليمية والوطنية بما يغطي منع الاتجار بالمخدرات وما يتصل به من الجرائم والتعاون الدولي؛
5) القيام بتوعية الجمهور بناء على الأدلة، والمشاركة المجتمعية بما يغطي منع تعاطي المخدرات والاتجار بها وما يتصل بذلك من الجرائم.

د) زيادة بناء القدرات في مجال البحث وجمع البيانات من خلال تعزيز المؤسسات لتمكينها من الاستجابة بفعالية للتحديات المتمثلة في العقاقير غير المشروعة، ولتسهيل التداول المشروع للمخدرات والمؤثرات العقلية لأغراض طبية وعلمية.

سيتم تنفيذ عملية بناء القدرات المذكورة من خلال النواتج الرئيسية التالية:

1) تحسين قدرات نظام العدالة الجنائية لتمكينه من التحقيق والمقاضاة، وكذلك اتخاذ إجراءات أخرى لاحتواء الجرائم المنظمة ذات الصلة بالمخدرات؛
2) إزالة الحواجز التي تحد من توافر العقاقير الخاضعة للرقابة الدولية لأغراض علمية وطبية؛
3) تحسين قدرات الدول الأعضاء على مراقبة السلائف الكيماوية؛
4) تبني موقف قاري فيما يتعلق ببناء القدرات على المنع والعلاج والبحث والمراقبة؛
5) الاتفاق على موقف قاري فيما يتعلق بتوافر أدوية ضد الآلام على نحو ملائم.

3.2 التنفيذ على الصعيد الوطني

32- تظل الهيئات الوطنية القائمة لتنسيق مكافحة المخدرات ومنع الجريمة مسؤولة عن متابعة وتنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي الحالية. وحيثما لا توجد مثل هذه المؤسسات، فالدول الأعضاء مدعوة إلى إنشائها.

33-تشمل مهام هيئات التنسيق الوطنية ما يلي:

- إنشاء لجان تشغيلية لتنسيق مكافحة المخدرات بين القطاعات؛
- وضع وتنفيذ خطط عمل وطنية مفصلة مع أهداف ومعالم وأدوار ومسؤوليات واضحة لجميع أصحاب المصلحة والشركاء الإنمائيين، وكذلك مؤشرات من خلال استعمال خطة عمل الاتحاد الأفريقي (2013 – 2017) لمكافحة المخدرات باعتبارها مبدأ توجيهيا؛
- إعداد وتقديم استبيانات ودراسات خط أساس حول المخدرات، وتقارير أوبئة عن تعاطي المخدرات والبيانات المتعلقة بالعلاج؛
- إطلاق حملات حشد التأييد للسياسات المتعلقة بالمخدرات؛
- اعتماد وتنفيذ حد أدنى من معايير الجودة لمنع تعاطي المخدرات وعلاجه؛
- تعزيز أطر القوانين والسياسات؛
- توفير الخدمات الوطنية الضرورية وتقديم الدعم لمنظمات المجتمع المدني لصالح ضحايا المخدرات والجريمة؛
- إعداد تقارير مرحلية وطنية نصف سنوية وتقديمها (إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي).

4.2 التنفيذ على الصعيد الإقليمي

34-تقوم كل مجموعة اقتصادية إقليمية بإنشاء وتمويل مكتب جهة اتصال لمسائل المخدرات والجريمة داخل هيكلها الخاص.

35-تشمل مهام المجموعات الاقتصادية الإقليمية ما يلي:

- تنسيق ونشر وتعميم خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013-2017) وتنفيذها؛
- مشاورات مستمرة ومنتظمة مع هيئات التنسيق الوطنية حول المسائل ذات الصلة بالمخدرات داخل الإقليم؛
- إعداد تقارير مرحلية إقليمية بالتشاور مع أصحاب المصلحة وتقديمها إلى مفوضية الاتحاد الأفريقي على أساس سنوي؛
- تعزيز الشراكات مع الإقليم بغية ضمان الدعم الفني للتنفيذ الفعال لخطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017)؛
- تشجيع الدعم لأنشطة وبرامج المؤسسات الإقليمية ومنظمات المجتمع المدني.

5.2 التنفيذ على الصعيد القاري

36-ستستمر إدارة الشؤون الاجتماعية لمفوضية الاتحاد الأفريقي في تنسيق متابعة وتقييم تنفيذ خطة العمل عبر القارة. وتجتمع هيئة مكتب مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات بانتظام، وتوفر، بالتعاون مع المجموعة الأفريقية في فيينا، الإشراف على المتابعة والتقييم.

37-ستقوم مفوضية الاتحاد الأفريقي المهام التالية:

- استعراض التقدم المحرز في تنفيذ مقررات مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات، بما في ذلك التوعية بالحاجة إلى بدء وتنسيق أعمال وبرامج متماسكة لتنفيذ خطة العمل وتقديم المساعدة والمشورة الفنية وشبكات للدول الأعضاء في تنفيذ خطة العمل؛

- إنشاء فريق قاري من الخبراء يتشاور بانتظام حول مختلف المسائل ذات الصلة بالمخدرات؛
- حفظ قاعدة بيانات قارية بالمسائل ذات الصلة بالمخدرات؛
- إعداد التقارير ذات الصلة.

6.2 دعم تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي من قبل الشركاء المتعاونين

38- ينبغي للوكالات الدولية، مثل مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة، والشرطة الدولية (الإنتربول)، ومعهد الأمم المتحدة الأفريقي لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين، وغيرها من المنظمات الدولية المعنية بمكافحة المخدرات وما يتصل بها من تحديات منع الجريمة، أن تستمر في التعاون وتعبئة الموارد والدعم من أجل تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي (2013 – 2017).

7.2 رفع التقارير

39- سيتم تقديم تقارير عن حالة التنفيذ، مرة في كل سنتين، إلى مؤتمر الاتحاد الأفريقي للوزراء المسؤولين عن مكافحة المخدرات لبحثها واتخاذ إجراءات بشأنها، وتقديم توصيات إلى أجهزة صنع السياسة ذات الصلة للاتحاد الأفريقي.

8.2 تعبئة الموارد

40- سيولى الاعتبار الواجب للطرق التي يتعين اتباعها لتمويل أنشطة عملية المتابعة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والقارية.

41- سيتم اتخاذ الإجراءات الملائمة على جميع المستويات لضمان تنفيذ خطة عمل الاتحاد الأفريقي لمكافحة المخدرات (2013 – 2017).

3- الخلاصة:

42-يتطلب نجاح واستدامة تنفيذ ورصد خطة العمل الحالية إقامة شراكات عريضة على جميع المستويات. على وجه الخصوص، تشجَّع الدول الأعضاء على إقامة وحفظ الشراكات مع وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص؛

43-يعتمد التنفيذ الفعلي إلى حد كبير على المجموعات الاقتصادية الإقليمية والدول الأعضاء، بينما يتمثل دور مفوضية الاتحاد الأفريقي في التسهيل والتنسيق والرصد.

44-إن الدول الأعضاء، بالتعاون مع المجموعات الاقتصادية الإقليمية وأصحاب المصلحة الآخرين، مدعوة إلى ضمان التوازن بين أنشطة طلب وعرض المخدرات، وفقا للمجالات ذات الأولوية الرئيسية المذكورة أعلاه للقارة، وظروفها وخصوصياتها الوطنية، وحالتها الإنمائية، وكذلك مواردها البشرية والمالية والوطنية وقدراتها المؤسسية.

45-إن الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية مدعوة إلى تزويد مفوضية الاتحاد الأفريقي بتقارير دورية وإحصاءات موثوق بها حول تنفيذ المجالات ذات الأولوية بغية إعداد التقارير الموحدة عن حالة مكافحة المخدرات في القارة.